

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

Contribution of SMEs to the diversification of Algerian exports outside the fuel sector

بن عبد العزيز سفيان

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب

الغربي، جامعة بشار – الجزائر

benabdelazizsoufyane@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

بن أحمد كلثوم*

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب

الغربي، جامعة بشار – الجزائر

keltoumbenahmed8891@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/03

تاريخ القبول: 2021/12/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشخيص واقعها بتحديد تعدادها وتعداد العمالة فيها، تطورها وكذا النشاطات المهيمنة والتي تمكنها من تعزيز مكانتها في الاقتصاد الجزائري وإعتبارها كأحد القطاعات المعول عليها من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، خلصت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال لم يصل مستوى المساهمة المرجوة منه في تنويع الصادرات خارج المحروقات يعزى ذلك إلى الكثير من المشكلات التي أقعدها عن القيام بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنويع، صادرات، تنافسية، إقتصاد جزائري.

تصنيف JEL: F59 . F13 . L25

Abstract:

This study aims at identifying the capacities of small and medium-sized enterprises (SMEs) by identifying their realities by identifying their numbers and numbers of employment, their development, and the dominant activities that enable them to strengthen their position in the Algerian economy and to consider them as one of the dependent sectors for export diversification outside the fuel sector. The study concluded that the SME sector has still not reached its desired contribution to export diversification outside the fuel sector, owing to many of the problems that have prevented them from doing so much.

Keywords: SMEs, diversification, exports, competitiveness, Algerian economy.

Jel Classification Codes : F13. F59. L25.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن الحديث عن الخروج من التبعية النفطية بمختلف جوانبه يعد موضوعا من مواضيع الساعة حيث شكل الإنخفاض المتوالي لأسعار المحروقات في الآونة الأخيرة عقبة كبيرة أمام الانتعاش الاقتصادي الوطني والتنمية الاقتصادية لذلك أضحي من الضروري أمام الجزائر التفكير جديا في بدائل تهدف إلى ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وإيجاد سبل جديدة، من هنا شكل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا محفزا إذ تحتل هذه الأخيرة أهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي العالمي فبعدها كان للمؤسسات الكبيرة الدور الكبير في دعم الاقتصاد ظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقل أهمية عنها وذلك لما تلعبه من دور في تنوع هيكل الصادرات وزيادة مصادر دخل الدولة.

والجدير بالذكر أن الجزائر وعلى غرار بعض الدول النامية أصبحت تولي اهتماما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ويتجلى ذلك من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لتطويرها، وبرامج وآليات، واستراتيجيات لتدعيمها وترقيتها، وتعزيز تنافسيتها، وتهيئة الظروف التنظيمية لنموها.

1.1. الإشكالية: مما سبق نطرح السؤال التالي:

هل يمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون رهانا جديدا يمكن التعويل عليه من أجل تنوع

الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

من أجل استكمال جميع الجوانب المرتبطة بالموضوع قمنا بصياغة وطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته سوف يؤدي إلى تحقيق أهداف تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- هل تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات؟ وما هي آفاقها المستقبلية في خضم الإصلاحات التي تعرفها البلاد من أجل الإنعاش الاقتصادي؟

2.1. الفرضيات المعتمدة:

من أجل الإلمام بإشكالية البحث ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد يمكن التعويل عليه من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الفرضية الفرعية الأولى: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي الفاعل الحاسم في المشهد الجديد مشهد التنوع الاقتصادي، ويمكن لهذه المؤسسات في الجزائر أن تشكل محورا أساسيا في استراتيجية الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي إذا حضي هذا النوع من المؤسسات بالإجراءات اللازمة من حيث المرافقة، والتأهيل، والتمويل.

3.1. أهمية الدراسة:

يعد موضوع البحث ذو أهمية بالغة باعتباره يتناول قطاعا إقتصاديا مهما يتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي أصبح يؤديه في العديد من الاقتصاديات التي تبنته كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وتوفير مناصب التشغيل، وخلق الإنسجام والتكامل في تركيبة النسيج الاقتصادي بالإضافة إلى مساهمته في خلق تنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة بين الأقاليم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن إعتباره بديلا لترقية وتنوع الصادرات خاصة في الاقتصادات النفطية قصد تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية.

4.1. أهداف الدراسة: تمت صياغة أهداف الدراسة كما يلي:

- الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو بطلانها
- إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة واقع وتطورها في الجزائر؛
- إلقاء نظرة حول واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- معرفة مدى نجاعة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو زيادة الصادرات خارج المحروقات.

5.1. منهجية الدراسة:

لقد إتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمنهج التحليلي لكيفية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات مستندين على الإحصائيات والتقارير والتي تقدمها المؤسسات والهيئات الرسمية، لذلك سيتم تغطية الدراسة من خلال المحورين التاليين:

- المحور الأول: تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- المحور الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الصادرات خارج المحروقات.

2. تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على إعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد كرهان للتنمية المتوازنة والشاملة للالتحاق بركب الدول المتقدمة وكذلك إعتبارها كحجر الزاوية لعملية الإنتعاش الاقتصادي خارج قطاع المحروقات سنحاول من خلال هذا المحور تشخيص واقعها من خلال التطرق إلى تعريفها، خصائصها، تطور نشاطها في الجزائر.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر صدور القانون رقم 01-18، أول تجسيد تشريعي في مجال إنشاء وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر دور السلطات العمومية في مجال حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها أمر مهم.

إلا أن رغبة الجزائر في تحقيق نمو اقتصادي بعيد عن التبعية النفطية، استوجب مراجعة القانون السابق الذكر وذلك من أجل إعادة إنهاض المؤسسات المتعثرة وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يجدون أنفسهم أمام حالة فشل وإفلاس نتيجة عدة عراقيل.

من أجل الأسباب السابقة الذكر، أصبح التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 10/01/2017، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أورد بنص المادة الخامسة تعريف لهذا النوع من المؤسسات.

حيث جاء فيها " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات:(المواد 8.5، 8.9، 10 من القانون رقم 02-17 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 02، صفحة 05، 06)

- تشغل من واحد(01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايين دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(01) دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية."

وعرفت المادة الثامنة من القانون، المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين أربع مائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (04) ملايين دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (01) دينار جزائري.

في حين عرفت المادة 9 من القانون المؤسسة الصغيرة بأنها " مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين 49 شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربع مائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري ."

بينما عرف المؤسسة الصغيرة جدا بكونها مؤسسة تشغل من شخص واحد (01) إلى تسعة أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرون (20) مليون دينار جزائري. (توضيح مفاهيم بعض المصطلحات الواردة في القانون:

❖ **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة، بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، وتعتبر السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل، الحدود المتبعة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثنا عشر (12) شهرا.

❖ **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أنظر: المادة 05 من القانون رقم 02-17، مرجع سبق ذكره، ص ص 06-05. المادة 05 من القانون رقم 02-17 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 02)

من خلال كل هذه التعاريف يتبين لنا وأن المشرع ميز بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا بالنظر إلى عدد العمال الذين يشتغلون لديها وبالنظر إلى الجانب المالي أي رقم أعمالها السنوي، وإن كانت هذه التعريفات والمعايير تنعكس لاحقا على مسألة التمويل والمرافقة والمساعدة التي تقدمها مؤسسات الدولة لهذه المؤسسات.

الجدول رقم (01): التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة - المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايين	بين 200 و 01 مليار	ضرورة توفر معيار
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	الاستقلالية في
المؤسسة الصغيرة	01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 ملايين	التسيير

المصدر: بالاعتماد على المواد 10، 9، 8 من القانون رقم 02-17 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 ص 06-05.

2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ❖ **سهولة التأسيس (النشأة):** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيسها وتشغيلها.
- ❖ **الملكية والاستقلالية:** ففي معظم الأحيان يكون ملاك رأسمال هذه المؤسسات هم المسيرين لها.
- ❖ **المرونة:** حيث أن بساطة الهيكل التنظيمي وترابط مفردات العمل وعدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تحكم عملية إتخاذ القرارات جعل عملية إتخاذ التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أسرع. (الزيود ، 2010 ، صفحة 65)

❖ الجمع بين الملكية والإدارة: تتصف المؤسسات الصغيرة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويتربط عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها لتحقيق النجاح، (بن العايش، 2018، صفحة 136) فعادة ما يكون مالك المؤسسة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذب للاستثمارات الصغيرة، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع، وما تملكه هذه الخاصة من فوائد لصاحب المشروع الفرد. (العبادي، 2015، صفحة 13، 18)

❖ امتصاص البطالة: حيث تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية

❖ تحقيق الأمان الوظيفي: إن الدولة لا تقوم بتعيين المتخرجون من الجامعة إلا نادرا، وبالتالي فإن المشكلة التي تواجه آلاف بل ملايين المتخرجين الآن هي إيجاد منصب عمل، وعلى هذا فإن الفرد عندما يفكر وهو طالب في مشروع صغير، فهو بهذا يحل أهم مشكلة في حياته وهي الحصول على فرصة وظيفية متميزة، وبالطبع إذا توافرت هذه الفكرة يكون قد حقق الأمان الوظيفي لنفسه ولغيره في ما بعد.

❖ نقص التكاليف الضرورية للتدريب والتكوين: تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجتها الكبيرة للتدريب والتكوين وهذا نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة.

❖ توفير خدمات للصناعات الكبيرة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (المنتجات محددة، أيدي عاملة) حيث تتم هذه العملية عن طريق ما يعرف بالتعاقد من الباطن. (بوعريوة و عدمان ، 2019، صفحة 148)

❖ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية: باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

❖ تعديل الميزان التجاري: حيث غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة فعالة في عملية إحلال وتعويض للمنتجات المستوردة بتصنيعها محليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية وهي بذلك تساهم في إعداد تركيب الميزان التجاري في البلد الذي تمارس فيه نشاطها.

3.2. واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أولت الدولة عناية كبيرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الآونة الأخيرة قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، إذ يعد أكبر القطاعات من حيث العدد، لذلك إن توفير إحصائيات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث عددها، نسبة زيادته المؤسسات، مساهمتها في التوظيف، طبيعة نشاطها، تمركزها الجغرافي يسهل من تشخيص واقعها وتتبع تطور نشاطها ويوفر رؤية واضحة حولها لخصائصها وبالتالي تحديد قدرتها والعمل على تنميتها.

❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عددها: يوضح الجدول والشكل الموالين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2019 موزعة حسب نوع القطاع (عام وخاص) وكذا الشخصية القانونية لسنة 2019:

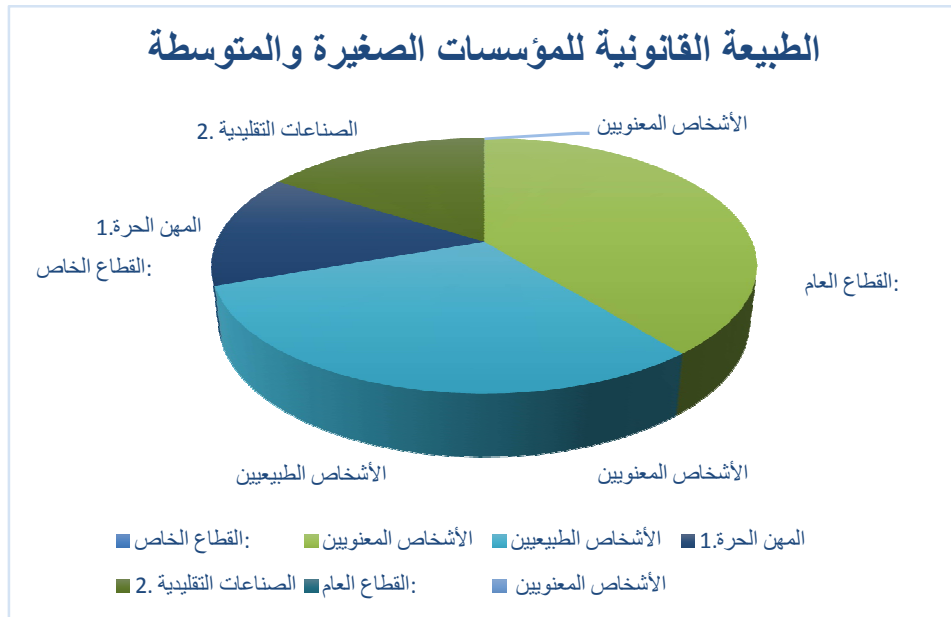
الجدول رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2019

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية
القطاع الخاص:		
الأشخاص المعنويين	671267	56,25
الأشخاص الطبيعيين	521829	43,73
1. المهن الحرة	247275	20,72
2. الصناعات التقليدية	274554	23,01
المجموع (1)	1193096	99,98
القطاع العام:		
الأشخاص المعنويين	243	0,02
المجموع (2)	243	0,02
المجموع	1193339	100

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

الشكل رقم (01): الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

يلاحظ من الجدول والشكل السابقين هيمنة القطاع الخاص بنسبة بلغت 99,98 % من إجمالي عددها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي بلغ 1193339 مؤسسة والملاحظ إرتفاع هذه النسبة مقارنة بالسنوات السابقة ويشكل نصف هاته المؤسسات تقريبا أشخاص طبيعيين والنصف الآخر أشخاص معنويين ويعزى ذلك إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع وذلك أيضا بالنظر للنمو المتزايد للسوق والقدرات الاقتصادية الجزائرية الواعدة كون هذا القطاع يمتلك مؤهلات تجعله قادر على إمتصاص البطالة وتعول عليه الحكومة كثيرا في التنمية الاقتصادية.

أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع القطاع العام الذي يساهم بنسبة قليلة مقارنة بالقطاع الخاص راجع بالأساس إلى اعتماد الدولة على تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام وخصوصة مؤسساته.

❖ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم:

يظهر الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها:

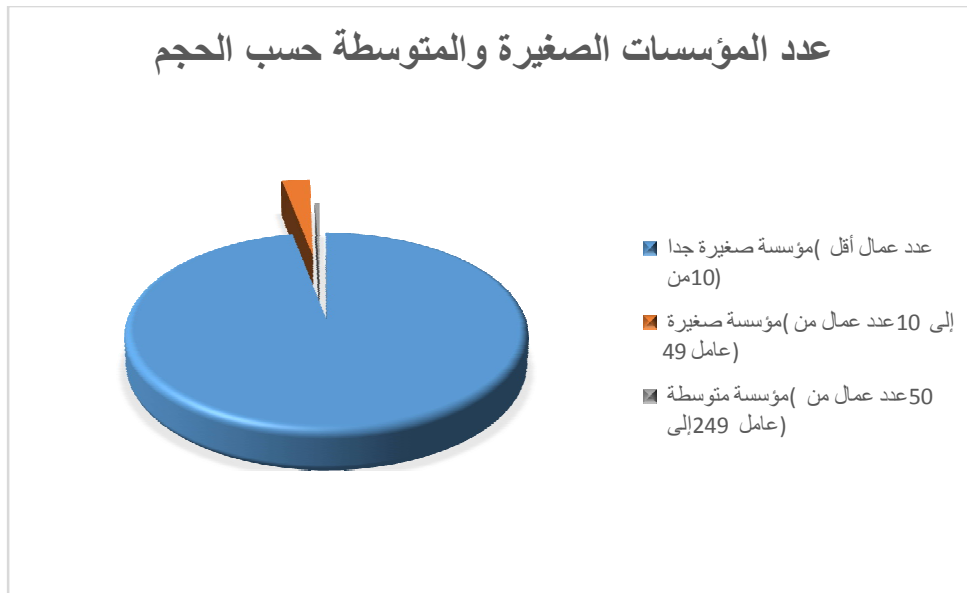
الجدول رقم (03): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2019

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%
مؤسسة صغيرة جدا (عدد عمال أقل من 10)	1157539	97 %
مؤسسة صغيرة (عدد عمال من 10 إلى 49 عامل)	31027	2,6 %
مؤسسة متوسطة (عدد عمال من 50 إلى 249 عامل)	4773	0,4 %
المجموع	1193339	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

الشكل رقم (02): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من البيانات الواردة في الجدول والشكل البياني، يلاحظ هيمنة المؤسسات الصغيرة جدا التي تشغل أقل من 10 عمال بنسبة 97% ومعلوم أن قدرات هذا النوع من المؤسسات محدودة وكثير ما تتعرض للغلق، الأمر الذي ينعكس سلبا على قدرته في النهوض بأعباء التنمية، فالشيء المميز لتركيبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو أن المؤسسة الصغيرة تشكل النسبة الأكبر من العدد الإجمالي للمؤسسات، تليها المؤسسات الصغيرة الحجم بنسبة 2,6%. في حين أن المؤسسات التي تشغل من 10 عمال إلى 250 فهي تشكل في مجملها نسبة لا تتجاوز 0,4% في أغلب الفترات، وهو ما يدل على أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتشكل في معظمه من مؤسسات فردية أو عائلية، وهو ما تبينه الزيادات السنوية لهذا النوع من المؤسسات من إجمالي الزيادة السنوية المسجلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع النشاط:

يوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة في القطاع الخاص بإعتبار هيئته على القطاع العام.

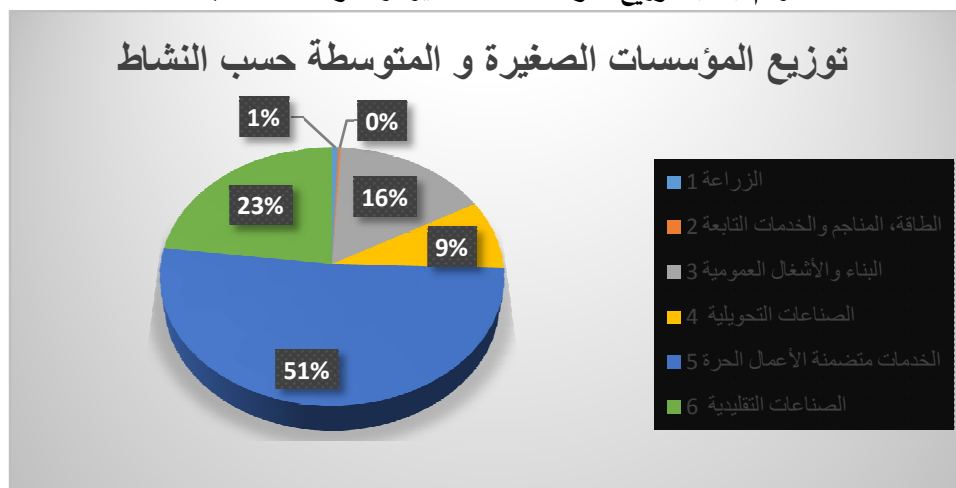
الجدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع النشاط لسنة 2019

البيان	مجال النشاط	العدد	النسبة المئوية
1	الزراعة	7387	0,62
2	الطاقة، المناجم والخدمات التابعة	3064	0,26
3	البناء والأشغال العمومية	190155	15,94
4	الصناعات التحويلية	103621	8,69
5	الخدمات متضمنة الأعمال الحرة	614315	51,49
6	الصناعات التقليدية	274554	23,01
	المجموع	1193096	100,00

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

الشكل رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول السابق.

بتحليل أرقام الجدول والمثثلة في الشكل أعلاه الذي يكشف لنا عن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها، فنجد أن نشاطها يتركز أساسا في سبعة (06) قطاعات رئيسية، وتتمثل فروع هذه النشاطات في: البناء والأشغال العمومية، الزراعة، الصناعات التحويلية، الخدمات متضمنة الأعمال الحرة، الصناعات التقليدية، الطاقة والمناجم وهو ما يظهر الإقبال الكبير للمستثمرين الخواص على هذه القطاعات ويعطى فكرة عن مدى جاذبيتها لهم، ويعود ذلك نسبيا إلى ضعف نسبة المخاطرة في مثل هذه النشاطات خاصة النشاط التجاري.

وتظهر النسب بالجدول التنوع غير المتوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف القطاعات، حيث تصدر مؤسسات الخدمات متضمنة الأعمال الحرة قائمة المؤسسات الأكثر نشاطا في الجزائر ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تظهر الأرقام في الجدول ضعف استثمارات تلك المؤسسات في النشاط الفلاحي، الصناعي، قطاع الطاقة وهذه المعطيات هي ما تفسر عدم التحول نحو تنوع الاقتصاد، لذلك فحتمية وجود التنوع داخل المؤسسات الصغيرة يعد ضرورة ملحة من أجل تنوع كامل للاقتصاد.

❖ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنطقة:

يوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي لها في الجزائر:

جدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنطقة لسنة 2019

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة
الشمال	830438	69,59
الهضاب العليا	262340	21,98
الجنوب	100561	8,43
المجموع	1193339	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

الملاحظ من الجدول وجود اختلال في التوازن من حيث توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مناطق الوطن حيث تحتل الولايات الشمالية المرتبة الأولى من حيث تركز هذه المؤسسات بما يقارب نسبة 70 %، تحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية بنسبة 21,98 %.

في حين يبقى الجنوب الجزائري يحتل المرتبة الثالثة بنسبة 8,43% على رغم من شساعته وقاعدته الصناعية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات، يفتقد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف الكثافة السكانية وضعف المرافق الضرورية.

وعلى الرغم من أنه يمكن إستغلال التجارة الحدودية مع الدول الإفريقية لتوسع تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب وعليه يمكن القول أنه لا يوجد هناك توازن جهوي الشيء الذي يؤدي إلى عدم تكافؤ في الفرص وبالتالي عدم تميمين واستغلال الموارد والقدرات المتاحة بصفة جيدة.

❖ تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوضح الجدول التالي نسبة النمو لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018

الجدول رقم (06): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019

البيان	سنة 2018	سنة 2019	نسبة النمو
العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1141863	1193339	4,5%

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

يظهر من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 عرفت نموا بلغ 4,5 % مقارنة بسنة 2018، وبمقارنة هذه النسبة مع السنوات السابقة نلاحظ كذلك زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة نتيجة للدعم والتأهيل المقدم من طرف الدولة لهذه المؤسسات، لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتصف بمعدلات نمو مرتفعة نوعا ما، مع ملاحظة اختلافها من سنة لأخرى، كما يمكن القول أن هذا التطور الملحوظ لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يجعلها أكثر قدرة على النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

❖ تطور عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقدم الجدول التالي تطور تعداد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2018 إلى 2019.

الجدول رقم (07): عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2019.

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	سنة 2018		سنة 2019		نسبة النمو
	العدد	%	العدد	%	
القطاع الخاص					
أجراء	1594614	58,53	1671473	57,92	4,82
حرفيين	1107453	40,65	1193093	41,35	7,73
المجموع الفرعي	2702067	99,19	2864566	99,27	6,01
القطاع العام	22197	0,81	21085	0,73	5,01-
المجموع الفرعي	2724264	100,00	2885651	100,00	5,92

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

يلاحظ أن القطاع الخاص يشغل أكبر عدد من العمال إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة توظف 99 % من عدد العمال بنسبة نمو بلغت 6,01 % مقارنة بسنة 2018، بينما انخفضت نسبة العمال الموظفين بالقطاع العام بنسبة 5,01 % بمقارنة سنة 2019 عن سنة 2018.

❖ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

الجدول التالي يظهر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة مع نهاية شهر أفريل 2019 المنشأة والتي أغلقت.

الجدول رقم (08): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	2018	حركة PME لسنة 2019				2019
		إنشاء	غلق	تجديد النشاط	النمو	
أشخاص معنويين	643493	28428	9246	8592	27774	671267
أشخاص طبيعيين	498109	29214	11304	5810	23720	521829
مجموع PME الخاصة	1141602	57642	20550	14402	51494	1193096

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

يتبين من الجدول أعلاه زيادة في عدد المؤسسات الخاصة سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بحصيلة نمو تقدر ب 51494 ليبلغ عددها 1193096، حيث تم إنشاء خلال نفس السنة 57642 مؤسسة خاصة جديدة، بينما أغلقت 20550 مؤسسة نشاطها وقامت 14402 بتجديد نشاطها.

3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الصادرات خارج المحروقات

تشهد الصادرات الجزائرية تذبذبا كبيرا واختلالا في توازنها من حيث طبيعة الصادرات من سنة إلى أخرى حيث تمثل صادرات المحروقات القطاع المهيمن من إجمالي الصادرات فيما يتوزع الباقي على قطاعات مختلفة سنحاول في هذا المحور إلقاء نظرة حول وضعية الصادرات الجزائرية، من تم تحليل هيكل الصادرات خارج المحروقات وإعطاء إحصائيات حول دعم ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الصادرات خارج المحروقات.

1.3. مفهوم التصدير وأهمية التنوع الاقتصادية:

تلعب عملية التصدير دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية لذلك تعتبر الدولة عملية تفعيل التصدير أمراً مهماً وذلك لما يعود به من فائدة على إقتصادها.

❖ مفهوم التصدير:

يقصد بالتصدير قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية دولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار، وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة. (النجار، 2008، صفحة 15)

كما يمكن اعتباره عملية نقل وبيع المنتجات الوطنية خارج حدود القطر الوطني، كما يمكن تعريفه على أنه التدفقات العينية والنقدية العابرة للحدود بحيث يتم نقلها من المقيمين في الدولة إتجاه المقيمين في دولة أخرى. (حجاب ، 2020-2021، صفحة 110)

❖ الأهمية الاقتصادية لتنوع الصادرات:

إن توسيع قاعدة الصادرات من خلال تنوع محفظة التجارة الخارجية يساعد في استقرار عائدات الصادرات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل بالإضافة إلى ذلك يعتقد الكثير من الباحثين أنه لكي تصبح البلدان الفقيرة أكثر نمواً يجب أن تغير من تركيبة صادراتها وهنا تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة أنه بسبب الافتقار إلى تنوع الصادرات في البلدان النامية فقد أثر هذا الانخفاض والتقلبات في حصيلة الصادرات مما أثر كذلك سلباً على الدخل والاستثمار والتجارة والتوظيف وبالتالي يؤثر على مجمل التنمية بهذه البلدان يسمح كذلك تنوع الصادرات للبلد بإنتاج سلع متنوعة من المدخلات المستوردة في حين أنه من المؤكد أن هناك علاقة سببية بين تنوع الصادرات ودخل الفرد يمكن بالتالي القول بأن الدرجة العالية من تنوع الصادرات تزيد بالتأكيد من نمو الاقتصاد.

أثبتت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن التنوع في الصادرات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو كما قام Greenaway بتحليل تأثير ديناميكيات نمو الصادرات على النمو بطريقتين الأولى فحص العلاقة بين نمو الصادرات بطريقة ديناميكية والثانية دور تركيبة الصادرات في تحديد أداء النمو باستخدام البيانات التي تم تجميعها من 69 دولة ونموذج ديناميكي أظهر المؤلف وجود علاقة إيجابية قوية بين الصادرات والنمو بالإضافة إلى ذلك تكوين هذه الصادرات مهم في تحديد قوة النمو. (علوني ، صفحة 398)

2.3. تحليل وضعية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

قبل أن نخوض في تحليل وضعية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومعرفة هيكلتها إرتأينا التطرق إلى قياس درجة التنوع في الصادرات الجزائرية باعتبار تنوع الصادرات أحد المتغيرات المستهدفة لقياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري حتى نتمكن من تحديد أهمية التنوع خارج قطاع المحروقات وتقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم تنوع الصادرات خارج المحروقات.

❖ بنية الصادرات الجزائرية ودرجة تنوعها: لقياس درجة تنوع الصادرات الجزائرية سنستخدم بيانات واردة في تقرير بنك الجزائر لسنوات 2006-2018 وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (09): قياس التنوع في بنية الصادرات الجزائرية (الوحدة مليون دولار).

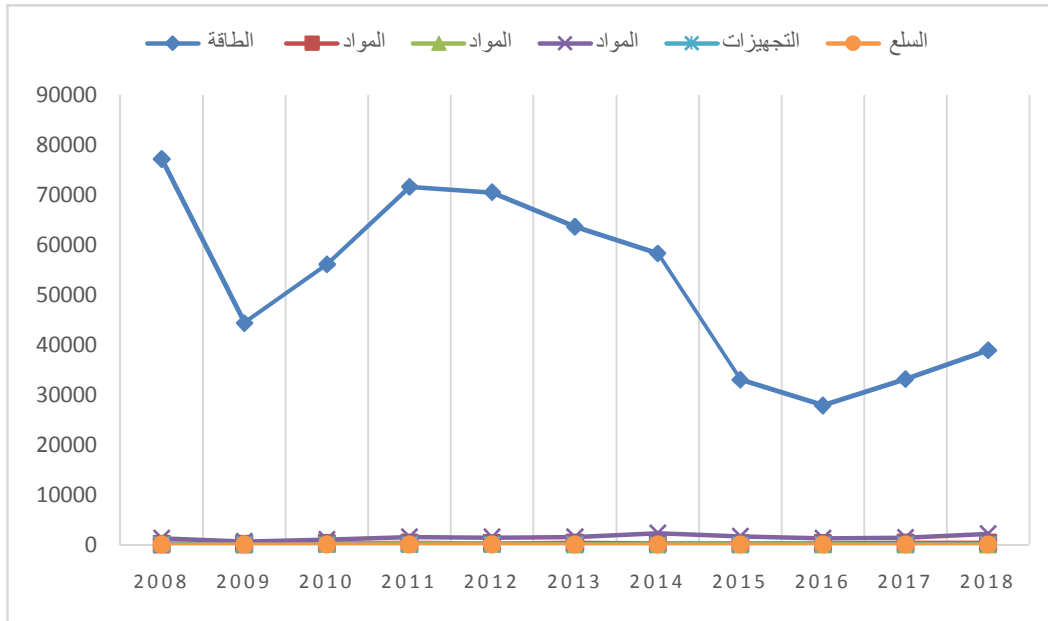
السنة	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الصناعية الفلاحية	السلع الإستهلاكية	قيمة مؤشر تنوع الصادرات HHI
2008	77192	121	340	1390	69	34	0.958
2009	44411	113	170	692	25	49	0.961
2010	56143	305	165	1089	27	33	0.952
2011	71662	356	160	1583	35	15	0.951
2012	70571	314	167	1519	30	18	0.952
2013	63662	402	108	1608	25	18	0.945
2014	58362	323	110	2350	17	10	0.923
2015	33081	239	105	1685	17	11	0.903
2016	27917	327	84	1299	53	18	0.900
2017	33202	349	73	1410	78	20	0.908
2018	38953	373	92	2242	90	33	0.888

المصدر: بالإعتماد على التقارير الصادرة عن بنك الجزائر (2008-2018) المصدر: البيانات متحصل عليها من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية والمديرية العامة للجمارك:

<http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieurwww.douane.gov.dz>

من معطيات الجدول يتبين أن المحروقات تبقى تساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات الجزائرية خصوصا سنة 2011 بحوالي 71662 مليون دولار أمريكي، ذلك أنه خلال هذه السنة شهد النفط إرتفاعا في أسعاره وزيادة في إنتاجه، وبقيت المحروقات في إرتفاع لقيمتها حتى سنة 2014 أين تراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وأدخلت الميزان التجاري في عجز، ما يدل على الإرتباط شبه التام بقطاع المحروقات، والشكل التالي يوضح مدى إرتباط الصادرات بقطاع المحروقات:

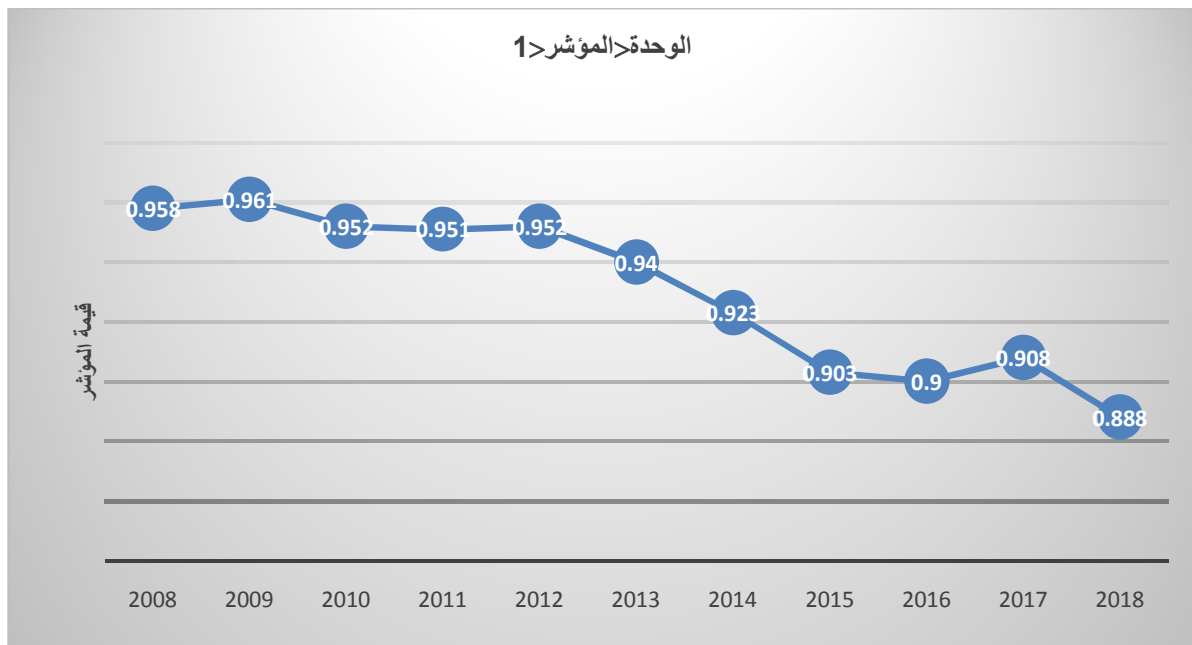
الشكل رقم (04): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

والشكل يبرز كذلك إرتكاز الصادرات الجزائرية على الصادرات النفطية وعدم وجود حلول بديلة للصادرات الأخرى ما يفسر التذبذب الحاصل في تطور الصادرات من سنة إلى أخرى. ولتحليل النتائج أكثر نلجأ للشكل الموالي:

الشكل رقم (01): قيمة مؤشر هيرفندل وهيرشمان لتنوع الصادرات الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (08).

إن القيم المحصل عليها تقترب من 1، وهي تثبت أيضا تركيز الصادرات الجزائرية على المنتجات النفطية، ما يجعلها عرضة لأي تغيير مفاجئ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث سجل مؤشر التنوع للصادرات قيما مرتفعة في السنوات الأولى، نتيجة الإنتاج المرتفع للنفط يوميا في الجزائر ليشهد تراجعا في سنة 2014 نتيجة لإنخفاض سعر النفط منتصف ذات السنة بعدها يظهر لدينا أن هناك تحسنا في التنوع في بنية الصادرات.

وما هي إلا تراجع في حجم الصادرات النفطية لا أكثر، أما باقي السلع أي الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة أساسا في السلع الغذائية، المواد نصف المصنعة، المواد الأولية السلع الاستهلاكية التجهيزات الصناعية الفلاحية فلا تشهد تغير كبيرا مع السنوات وتبقى مساهمتها هامشية وبنسب قليلة وعليه أضى تنوع هذه الصادرات خارج المحروقات تحديا كبيرا للإقتصاد الجزائري.

3.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات

تبنت الحكومة الجزائرية سياسات تدعيمية للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات للخروج من شبح المحروقات كان من بينها تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورسم استراتيجية شاملة بهدف الوصول بالصادرات خارج المحروقات إلى مستويات متقدمة.

ولقد غطت خلال السنوات الأخيرة صادرات القطاع الخاص 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تحتل الجزائر الرتبة العشرين في القارة الإفريقية من حيث صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما عدد المؤسسات المصدرة فلم يتعدى 302 مؤسسة سنة 2003 تمثل 4% من إجمالي الصادرات الكلية أي ما يعادل 600 مليون دولار أمريكي (الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) موزعة على:

- المنتجات النصف مصنعة مواد خام؛
- تجهيزات صناعية، سلع غذائية؛
- سلع استهلاكية وتجهيزات فلاحية أما من حيث الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل عدد المؤسسات الخاصة المصدرة حوالي 215 مؤسسة والعامية 87 مؤسسة، كما بلغت حصتها في الصادرات الكلية حوالي 4% (الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة). (علوني ، صفحة 404)

الجدول رقم (09): العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات

عدد المؤسسات الصغيرة	معدل النمو %	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)	معدل النمو %
2010	619072	-	967
2011	659309	6.5	1221
2012	687386	4.25	1152
2013	747934	8.8	1050
2014	820738	9.73	1634
2015	896811	9.26	1485
2016	1014075	13.07	1391
2017	1060289	4.55	1367
2018	1141863	7.69	2923.31
2019	1193339	4.50	2579.25

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجداول السابقة

يلاحظ من الجدول أعلاه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة التطور ما يقارب 14% من سنة 2015 إلى سنة 2016.

في حين عرفت الصادرات خارج المحروقات تقهقرا واضحا خلال الفترة 2012-2013 ما يلاحظ كذلك أن هناك تباين بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرافقه إنخفاض في نمو الصادرات خارج المحروقات خاصة خلال الفترة 2015-2017 بحيث يلاحظ أن هناك زيادة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 4.50 % مقابل ذلك أصبح نمو الصادرات بسالب 1.72%.

وبالتالي هذا التباين يفسر بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال متوجه نحو التنمية المحلية، ما يؤكد ربما تراجع وعدم استمرار فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي وخارج المحروقات وكذا فشل مخططات الحكومة في الدفع بهذه المؤسسات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال خاصة خلال السنوات الأخيرة، وعليه وكحوصلة يمكن القول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير خارج المحروقات جد ضعيفة قد ترجع أسبابها إلى المشاكل والعراقيل التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي يمكن ذكر بعض منها:

❖ الصعوبات التسويقية والإدارية:

والتي تتمثل بإنخفاض الإمكانيات المالي، وعدم وجود منافذ تسويقية منتظمة، وتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، وعدم توافر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، ونقص المعلومات والإحصائيات الخاصة بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

❖ صعوبات فنية:

حيث أنه عادة ما تعتمد هذه المشروعات على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المشروعات الكبيرة كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المشروعات لا يخضع في كثير من الأحيان لمعايير فنية وهندسية مدروسة:

❖ صعوبات تمويلية:

وتتمثل بمحدودية الإمكانيات المالية، نظرا لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض البنوك التجارية في تمويل هذه المؤسسات إلا بشروط معينة وتكلفة مرتفعة.(صاري و هواري ، 2020 ، صفحة 414).

4. خاتمة:

من خلال ما تقدم في دراستنا من تشخيص لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في دعم الجهود الرامية إلى تنمية الاقتصاد وتنويعه بعيدا عن إيرادات المحروقات يتضح جليا أن الجزائر سعت جاهدة إلى تطوير هذا النوع من المؤسسات وذلك ما أكدته الإحصائيات ومؤشرات النمو من سنة إلى أخرى، لكن لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل المستوى المطلوب للمساهمة في تنوع الصادرات خارج المحروقات حيث تشير كافة الدلائل والمؤشرات أن هذه المؤسسات تعاني الكثير من المشكلات التي أقعدها عن القيام بدورها، لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل.

1.4. نتائج الدراسة:

من القراءات والمعطيات السابقة خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يسيطر عليه القطاع الخاص، حيث تشكل الصناعات الحرفية في أغلبيته، مع ملاحظة ضالة ما يمثله القطاع العام من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناءا عليه يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية يلعب دورا هامشيا في النسيج الوطني؛
- ✓ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتصف بمعدلات نمو مرتفعة نوعا ما، كما أن هذا التطور الملحوظ لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يجعلها أكثر قدرة على النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من التبعية النفطية.
- ✓ المؤسسات الصغيرة جدا هي التي تسيطر على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ومعلوم أن قدرات هذا النوع من المؤسسات محدود، الأمر الذي ينعكس سلبا على تحقيق المساهمة الفعالة في تنوع الاقتصاد خارج المحروقات، فالمؤسسات الصغيرة تفوق نسبتها 90% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يدل على أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتشكل في معظمه من مؤسسات فردية أو عائلية؛
- ✓ معظم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتركز في قطاع الخدمات، كما أن هذا القطاع يغلب على نشاطاته الطابع التجاري الغير المنتج، وبالتالي فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية تبقى محدودة؛
- ✓ الانتشار غير المنتظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مناطق الوطن، حيث أن ما يقارب 70% من هذه المؤسسات يتركز على مستوى ولايات الشمال، هذه الوضعية تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم بفعالية في تنمية المناطق الجنوبية؛
- ✓ تهيمن المحروقات بشكل شبيه كلي على الصادرات الجزائرية بالرغم من مختلف الجهود التنموية لترقيتها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات حيث لم تساهم بالشكل المنتظر منها ويبقى إنتاجها موجه للسوق المحلية بشكل ملحوظ؛
- ✓ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عديد المشاكل في التصدير من أهمها الدعم المالي واللوجستي وكذا إشكالية غياب الخبرات التسويقية.

2.4. توصيات الدراسة:

- وفي الأخير يمكن تعزيز الدراسة بمجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم مخططي السياسات الاقتصادية لاتخاذ مجموعة من التدابير نذكر منها:
- ✓ يتعين على السلطات العمومية بذل مزيد من الجهد للإرتقاء بهذا القطاع من خلال محاولة توجيه أكثر لبرنامج الدعم والتحفيز لإنشاء المؤسسات التي توظف أكثر من 10 عمال والتي ستسمح بالتالي من توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل، وتكثيف جميع الجهود في سبيل إزالة جميع العقبات التي تقف أمام تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى النشاطات التي تحتوي على قيمة مضافة عالية تسمح لها بزيادة قيمة صادراتها؛
 - ✓ التقليل من فعالية العراقيل من خلال مرافقة أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل على وجه الخصوص في الديون الناجمة عن مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيلات سابقا؛
 - ✓ تعزيز آليات دعم هذه الشريحة من المؤسسات المعول عليها للمساهمة في جهود تنويع الاقتصاد الوطني من قبل هيئات الدعم ومؤسسات ووكالات القروض وتكثيف مهامها التي تصب في خانة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نشأتها وعصرنتها وتحسين تنافسيتها من أجل التصدير وكذا تشجيع الابتكار فيها؛
 - ✓ دعم التصدير من خلال إنشاء وتوفير مؤسسات متخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التمويل الكافي خصوصا في المراحل الأولى يمكنها من إكتساب المنافسة الاقتصادية لمواجهة ضغوط المحيط الدولي والحيلولة دون تصدع بنائها وتبدد إمكاناتها وتجنبها لإفلاسها أو غلقها.
 - ✓ إعادة النظر في إمكانية ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراكز البحث والتطوير تفعيلا للابتكار التكنولوجي بعيدا عن النشاطات الأقل ربحية بالإضافة إلى تفعيل دور حاضنات الأعمال في هذا المجال؛
 - ✓ توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تجارة المقايضة الممارسة عبر الحدود خاصة أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يغلب عليه الصناعات التقليدية الحرفية التي تعد التجارة النشطة عبر الحدود.

5. قائمة المراجع:

1. إسماعيل محمد الزبود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية (الطبعة الأولى، عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010)، صفحة 65.
2. سمير العبادي، المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي (عمان: دار الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 2015)، صفحة 13، 18.
3. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، صفحة 15.
4. إسماعيل صاري، عبد القادر هواري، تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل توالي الصدمات الخارجية وأهمية تنوع التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 12 العدد 4 أكتوبر 2020، ص 414.
5. علوني عمار، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06/العدد 01، جوان 2019، ص 398.
6. بن العايش فاطمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العالمية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمو لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 66، ديسمبر 2018، ص 136.
7. بوعريوة الربيع، عدنان فائزة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الصعوبات التي تواجهها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 148.
8. حجاب إكرام، ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي و مالي، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، 2020-2021، ص 110.
9. المواد 10، 9، 8، 5 من القانون رقم 02-17 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 02، ص ص 06، 05.
10. توضيح مفاهيم بعض المصطلحات الواردة في القانون: الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة، بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، وتعتبر السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل. الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثنا عشر (12) شهرا. المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أنظر: المادة 05 من القانون رقم 02-17، مرجع سبق ذكره، ص ص 06-05.
11. يعتبر مؤشر هيرفندل- هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN) المؤشر الأكثر شيوعا في قياس درجة التنوع الاقتصادي، ويستعمل من طرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وهو مقدار محصور بين $H > 0$ و $H < 1$ ، يرمز له بـ $H-H$ بصيغته الرياضية كالتالي:
بحيث:
$$X_i$$
: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i;
$$X$$
: الناتج المحلي الإجمالي PIB;
$$N$$
: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).
إذا كان:
• $H=0$: فهذا يدل على وجود تنوع كامل، بحيث أن كل القطاعات تساهم بنفس النسبة في تكوين إجمالي الناتج المحلي، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 0 كان أفضل ويدل على وجود تنوع اقتصادي.
• $H=1$: فهذا يدل على عدم تنوع الاقتصاد، بمعنى أن هناك قطاعا واحدا يعتمد ويرتكز عليه الاقتصاد، بخلاف القطاعات الأخرى التي لا تساهم في تموين الناتج المحلي الإجمالي. مثال ذلك أحادية التصدير بالنسبة للدول النفطية.
12. موقع وزارة الصناعة والمناجم: https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf
13. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
14. والمديرية العامة للجمارك: www.douane.gov.dz